المحاضرة الخامسة

قواعد تحديد الرسم وطرق تحصيلة ، القرض العام

الأستاذ الدكتور رائد ناجي احمد

قواعد تحديد الرسم

القاعدة الاولى:
مراعاة التناسب بين نفقات الخدمة المقدمة وبين الرسم المقابل لها

القاعدة الثانية:
وهي جعل مبلغ الرسم المقرر عن الخدمة اقل من تكاليف انتاج الخدمة المقدمة

القاعدة الثالثة:
جعل مبلغ الرسم أكبر من نفقة الخدمات المقابلة له

طرق تحصيل الرسم

اولاً: طريقة التحصيل المباشر

ثانياً: طريقة التحصيل غير المباشر

القرض العام

أسباب القرض العام

- وجود مشاريع ضخمة التي تحتاج الى نفقات كبيرة تعجز الموارد السنوية للدولة عن مقابلتها.
- تضطر الدولة الى الاقتراض عندما تكون بحاجة لمواجهة نفقات حربية عاجلة وتكون الضرائب قد وصلت الى حد بحيث لم يعد المجتمع قادراً على تحمل أي زيادة في كميتها.
- قد تفضل الدولة طريقة التمويل بالقرض للوصول الى المدخرات المكتنزة بدلاً من فرض الضرائب عليها.
- وجود خطر التضخم.

القرض العام هو: مبلغ من المال تحصل علية الدولة او احدى هيئاتها العامة من الغير بموجب عقد يستند الى اذن مسبق من السلطة التشريعية وتتعهد الدولة برد القرض مع دفع الفوائد المترتبة عليه وفق الآجال المحددة

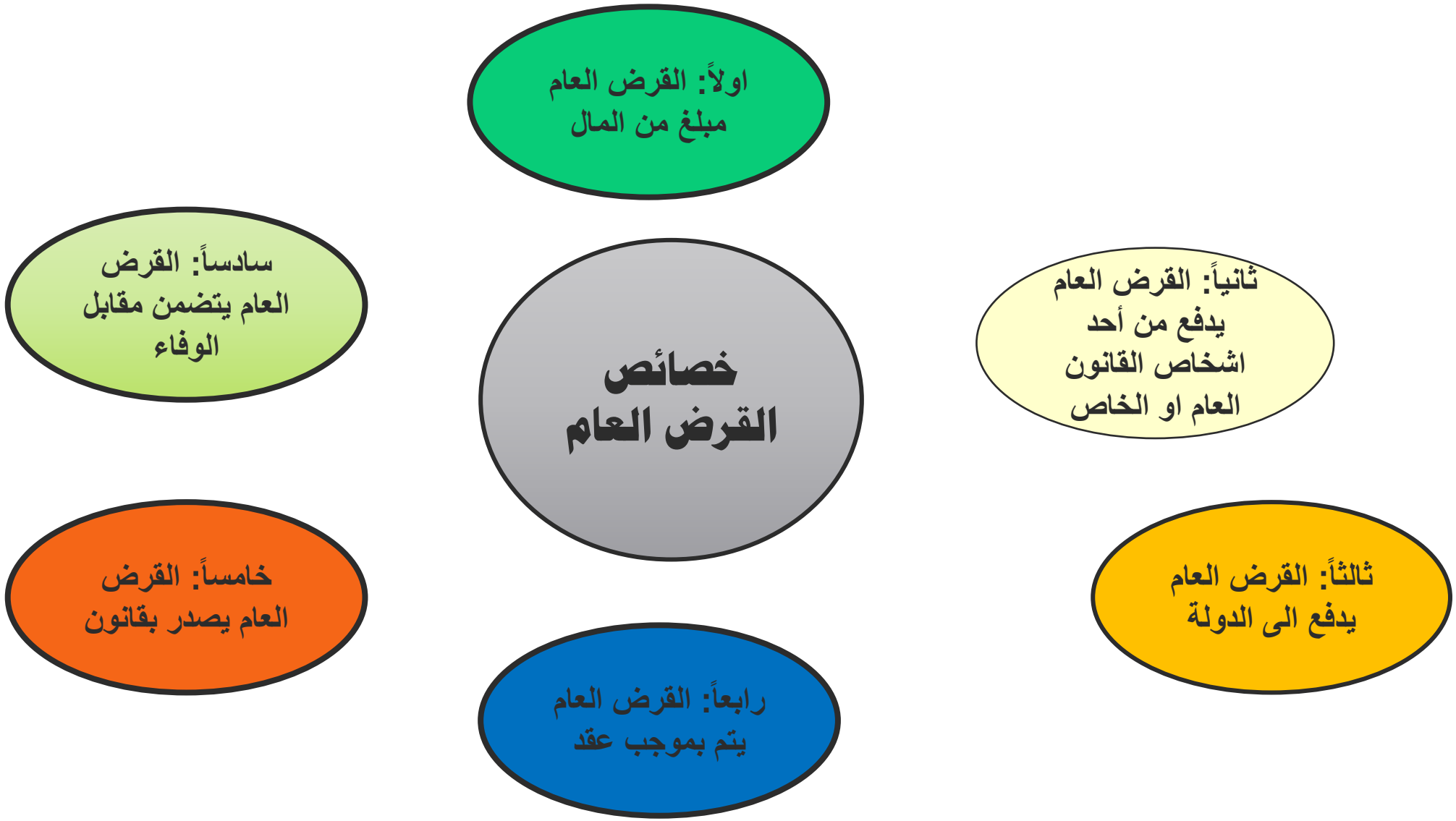

أنواع القروض العامة

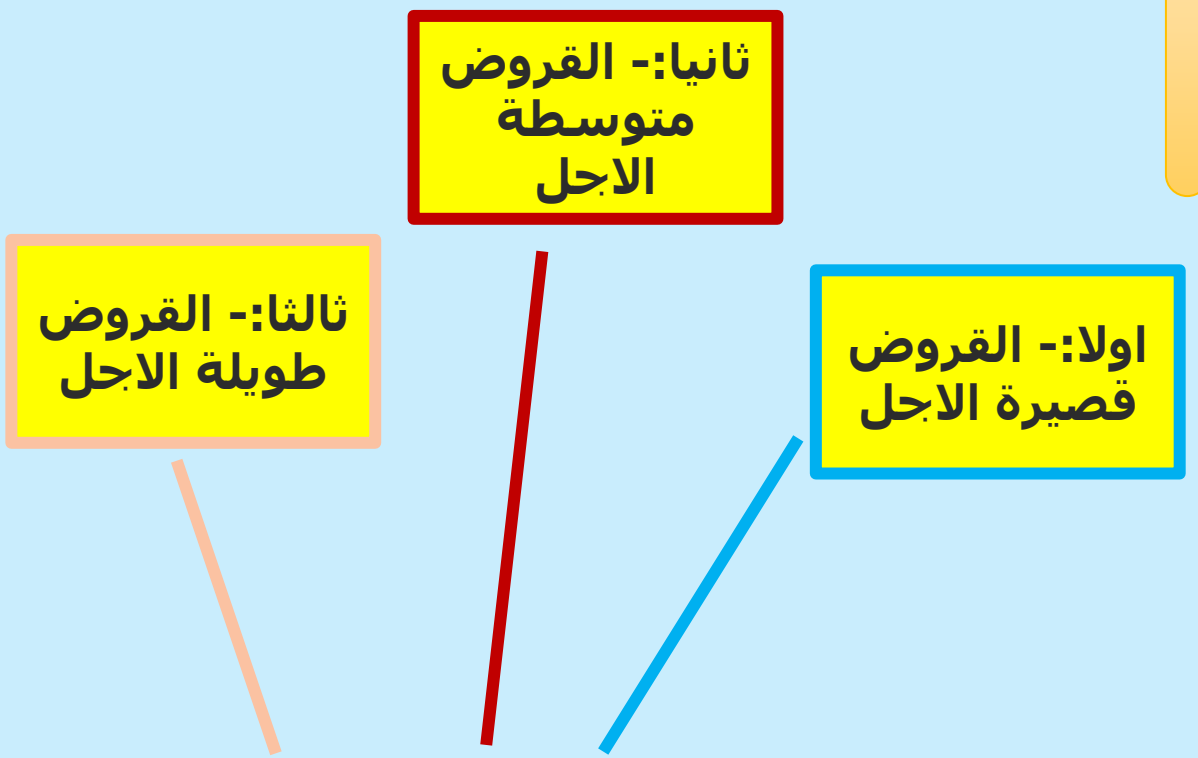

أولا:
القروض الداخلية
والقروض الخارجية

ثانيا:
القروض الاختيارية
والقروض الاجبارية

ثالثا:
القروض المؤبدة
والقروض المؤقتة

التكييف القانوني للقرض العام

الراي الراجح

القرض العام من عقود القانون العام الذي لا يتحقق الا باتحاد الايجاب الصادر من المقترض (الدولة) بالقبول الصادر من المقرض (المكتتبين) على نحو يقع أثره على المعقود عليه

- الراي الاول: عملاً تشريعياً يصدر بقانون ويلغى بقانون آخر
- الراي الثاني: من اعمال السيادة
- الراي الثالث: عقد ينشئ حقوق والتزامات متبادلة
  - يتعلق بنشاط مرفق عام
  - يتضمن شروطاً استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص